

واشنطن تعلن إخفاق حلفائها في اليمن تمهيداً لتسلم المبادرة

ولو أن السعودية والمتحقيين بها استطاعوا تحقيق أي إنجاز، لكانت واشنطن تماشت معه وتبنته بالكامل. أما موقفها المتردد حالياً، فليس من باب كرم الأخلاق السياسي على الشعب اليمني أو من موقف إنساني جزاء الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب الحصار والعدوان، فهي بالأصل تعترف بالمشاركة فيه عبر الدعم اللوجستي والاستخباري والفني وتزويد الطائرات السعودية بالوقود جواً، إضافة إلى الحماية السياسية في مجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان. اليوم، بعد إخفاق حلفاء واشنطن في تحقيق نتائج يمكن استثمارها في المسار السياسي، ستكون إدارة ترامب أمام استحقاقات غير سهلة، وهي تجد نفسها أمام خيارين: الأول، توسعة مشاركتها المباشرة والتدخل الميداني على الأرض، وهو خيار تصرّف واشنطن على استبعاده حتى اللحظة لأسباب مختلفة، ولا سيما أن البارز فيه أنه غير مضمون النتائج، وخشيتها هي الأخرى من وقوعها في حرب استنزاف طويلة الأمد، والخيار الثاني هو الحل السياسي في إطار مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة، بغض النظر عن نتيجة تلك المفاوضات. وعلى كل حال، لا بد للإدارة الأميركية من سلوك المسار السياسي ابتداءً، للدعاء في ما بعد أنها استنفدت السبل السياسية.

في كلا الخيارين، على الخليجيين، سواء اتجهت واشنطن في اتجاه الحل السياسي أو التصعيد الميداني الإضافي والمكرر، سيكون القرار أميركياً من دون شراكتهم إطلاقاً، لأن الخليجي يكون في هذه الحالة قد فقد هامش المناورة، الأمر الذي سيحصر القرار في يد واشنطن فقط. وعلى الخليجيين أمام هذين الخيارين: الإذعان... أو الإذعان.

دفعة واحدة في الأسابيع الأخيرة. فقد اشتعلت جبهات الساحل الغربي، وجبهة نهم شرقي صنعاء، وجبهة صرواح في مأرب، وجبهة بيحان في شبوة، في وقت متزامن مع حضور مباشر لقيادات سعودية وإماراتية في إدارة الجبهات، إضافة إلى قيادات الصف الأول من الفصائل الجنوبية المستأجرة للقتال في مختلف محاور الشمال.

وكان واضحاً أن السعودية والمتحقيين بها يعملون بإصرار على تحقيق نتائج ميدانية تصلح لتهيئة ظروف تتيح المراهنة على نجاح جديد يمكن أن تمضي به إدارة ترامب كرهان مجد، ولكن ما حدث من مرواحة عسكرية وميدانية وإخفاق في تحقيق نتائج ملموسة أتى برد فعل عكسي، إذ تأكد أكثر من مصلحة الرياض والمتحقيين بها، وما تكرر العمليات العسكرية إلا تحول في الحرب الكلاسيكية إلى حرب عصابات واستنزاف لهم جميعاً إلى أمد طويل. وفي هذا الإطار، يأتي إعلان المتحدث باسم العدوان أحمد عسيري عن أنه لا يوجد على أجندة قيادته نيات عدائية تجاه ميناء الحديدة في الوقت الراهن.

ما أعلنه وزير الدفاع الأميركي خلال جولته في المنطقة، ومنها السعودية، إضافة إلى مجموعة تعليقات لكبريات الصحف ووسائل الإعلام الأميركية، تصبّ كلها في الاتجاه نفسه، كذلك تظهر أن الاندفاع الأولى «الصاخبة» لتوجه واشنطن بدأت تنحو إلى الفرملة، وتأخذ المسار الطبيعي الذي وصلت إليه الإدارة السابقة في الشهور الثلاثة الأخيرة من عمرها في تفعيل المسار السياسي وإطلاق مبادرة للحل، وذلك في ما أطلق عليه مبادرة كيري للحل السلمي في اليمن.

لقمان عبدالله

تجاهل وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس، أثناء حديثه إلى الصحافيين على متن طائرة أقلته إلى السعودية، من حيث يبدأ جولة إقليمية في المنطقة، الإجابة عن سؤال حيال إمكانية زيادة الدعم الأميركي للرياض ولحلفائها في الحرب على اليمن، لكنه قال إن «هدفنا حيال هذا النزاع الوصول إلى طاولة مفاوضات برعاية الأمم المتحدة».

موقف ماتيس الحالي هو تعبير عن منشأ ومبررات موقف واشنطن الحقيقي في أروقة القرار للإدارة السابقة في الشهور الأخيرة من عمرها، الذي أفضى إلى عقم المسار العسكري في اليمن، والذي سرعان ما توصلت إليه إدارة دونالد ترامب خلال أقل من مئة يوم على وجودها في البيت الأبيض، وهو موقف نائب وزير الدفاع الأميركي السابق الصادر أول من أمس، إذ أعلن ما لم يكن بالإمكان إعلانه أو البوح به قبل ثلاثة شهور، حينما كان يشغل منصبه.

آنذاك، قال إن تصعيد الحرب في اليمن التي تقودها السعودية سيكون خطأ كبيراً، مضيفاً أن الحرب كارثة على الشعب اليمني وجنوب السعودية، ومعترفاً بأن الأخيرة لم تتمكن من ترجمة نفقاتها الدفاعية الكبيرة إلى نتيجة سياسية رغم عقود من التدريب الأميركي للجيش السعودي. كذلك كشف عن أن جهود بلاده مع الشركاء الخليجيين والمغامرات الوهمية في هذه الحرب كانت لبيع الوقت، معترفاً بأن الجهود الدبلوماسية لإقناع الخليجيين بالخروج من مستنقعهم في اليمن لم تنجح.

تأتي تصريحات ماتيس بعد جهد ميداني لقوى العدوان في الحدود القصوى شهدته الجبهات كافة

أبرولت، في حديث إلى القناة التلفزيونية البرلمانية الفرنسية، إن لدى بلاده «عناصر سستنج الإثبات أن النظام (السوري) استخدم فعلاً السلاح الكيميائي». وأضاف أنها ستقدم «خلال أيام أدلة على ذلك»، موضحاً أن «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستواصل تحقيقها أيضاً». وبالتوازي، نقل الوفد البريطاني في «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» عن المدير العام للمنظمة، أحمد أوزمجبو، قوله إن «التحليل أثبت أن غاز السارين أو مادة سامة محظورة مشابهة» استخدمت في خان شيخون.

وفي ما يبدو أنه رد على التسريبات حول خطط أميركية حول سوريا، شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على أن الحل الوحيد للنزاع يتمثل في خطة «تمت الموافقة عليها في مجلس الأمن بموجب القرار 2254، وليس في واشنطن». ولفت إلى أن «هناك قوى تعمل على اختلاق ذرائع، بهدف الضغط باتجاه إطاحة نظام الحكم في سوريا». وأبلغ لافروف نظيره الفرنسي، خلال اتصال هاتفي، أن موسكو تعتبر ما جرى في خان شيخون «استفزازاً صارخاً»، معرباً عن قلق بلاده من «إجراءات واشنطن العدوانية المتسارعة» التي تنتهك القانون الدولي.

ومن جانبه، دعا رئيس الحكومة الروسية ديميتري ميدفيديف الغرب إلى عدم تصعيد التوتر وإجراء تحقيق محايد في حادث خان شيخون، ونقل وكالة «انترفاكس» الروسية عن ميدفيديف قوله إن «استمرار تصعيد التوتر في سوريا سيؤدي إلى دمار الدولة وتقسيمها وتشجيع الإرهابيين»، مضيفاً أن «مثل هذا التطور لا ينسجم مع تصورات روسيا لمستقبل سوريا».

تقرير

ماتيس لـ «إعادة إحياء» الحلف مع الرياض: إيران وحزب الله هاجسان



تيلرسون: وجهه ترامب لمراجعة الموقف تجاه تعليق العقوبات ضد طهران (أ ف ب)

وجود قوات مسلحة واستخبارات سعودية قوية». وتحدث عن إمكانية قيام ترامب بزيارة للرياض، قائلاً إن «ما نفعه هنا اليوم يمكن أن يفتح الباب لمجيء رئيسنا إلى السعودية». والتقى ماتيس عدداً من المسؤولين السعوديين، من بينهم الملك سلمان بن عبد العزيز ونظيره ولي ولي العهد محمد بن سلمان. وبحسب وكالة الأنباء الرسمية، جرى «بحث سبل تعزيز علاقات الصداقة الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً في المجال الدفاعي، وتطورات الأحداث الإقليمية والدولية».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

السعوديين، قال ماتيس إن إيران «تلعب دوراً يزعم الاستمرار في المنطقة»، معتبراً أنه «ينبغي التصدي لنفوذها من أجل التوصل إلى حل للصراع اليمني، من خلال مفاوضات برعاية الأمم المتحدة». ماتيس الذي تُعرف عنه عداوته وكرهه لطهران، وجد في الرياض منصة صلبة للإعراب عن مشاعره، فقال: «في كل مكان تنظر إن كانت هناك مشكلة في المنطقة، تجد إيران». ورأى أنه «يجب التغلب على مساعي إيران لزعزعة استقرار بلد آخر، وتشكيل ميليشيا أخرى في صورة حزب الله اللبناني».

من جهة أخرى، أشار وزير الدفاع الأميركي إلى أن «من مصلحتنا

الأمن القومي، إلى مراجعة الموقف تجاه تعليق العقوبات، وإن كان هذا يتفق ومصلحة الأمن القومي».

ترزامن بيان تيلرسون مع زيارة وزير الدفاع جيمس ماتيس للرياض، حيث ركز كل تصريحاته على مهاجمة إيران، في وقت أفاد فيه مسؤول أميركي في وزارة الدفاع، بأن ماتيس قام بهذه الزيارة بهدف «إعادة إحياء» الحلف الأميركي السعودي و«الاستماع» إلى مطالب قادة المملكة و«ما يحتاجون إليه فعلاً». وتأتي الزيارة بعد أشهر طويلة من الفتور في ظل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، وبينما يعمل الطرفان على إعادة ترميم العلاقة التي طغى عليها شعور الرياض بالتهميش، بعيد توقيع الاتفاق النووي مع طهران. وتجد الرياض في إدارة ترامب أذناً صاغية تتفاعل مع قلقها من «التدخلات الإيرانية» في دول المنطقة، خصوصاً في ظل تكتيف مسؤولي هذه الإدارة اتهاماتهم لطهران بزعزعة استقرار المنطقة وتلويحهم باتخاذ إجراءات بحقها.

وبعد اجتماع مع كبار المسؤولين

في الوقت الذي أعلن فيه ريكس تيلرسون نيّة واشنطن لمراجعة الموقف تجاه تعليق العقوبات على إيران، هاجم جيمس ماتيس طهران من الرياض، معتبراً أنه «ينبغي التصدي لنفوذها»

تسعى واشنطن إلى طمأنة حلفائها في المنطقة، معتمدة بنحو أساسي على رافع راية «محراربة النفوذ الإيراني»، بشتى الطرق المتاحة، في سبيل تأكيد عودة الحلف التاريخي بين واشنطن والرياض، بعيد تسلم دونالد ترامب السلطة في الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي شهدت فيه الرياض تصعيداً كلامياً أميركياً ضد طهران، على لسان وزير الدفاع جيمس ماتيس، أعلنت الإدارة الأميركية أنها ستراجع موقفها من رفع العقوبات المفروضة على إيران، تطبيقاً للاتفاق الخاص بالبرنامج النووي قبل عامين، لمعرفة إن كان ذلك يتماشى مع مصالح الأمن القومي الأميركي.

وفي خطاب وجهه وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، إلى رئيس المجلس النواب بول راين، أقرّ بأن طهران ملتزمة بنود الاتفاق حتى الآن. ولكنه أثار مخاوف بشأن دور إيران «كدولة راعية للإرهاب». وقال إن الرئيس دونالد ترامب وجه أجهزة حكومية تعمل تحت إشراف مجلس

واشنطن: من مصلحتنا وجود قوات مسلحة سعودية قوية

واشنطن: من مصلحتنا وجود قوات مسلحة سعودية قوية

واشنطن: من مصلحتنا وجود قوات مسلحة سعودية قوية



أعلن الحكيم مبادرة لعقد اجتماع إقليمي لحل أزمات المنطقة بالحوار

مروجو هذه النظرية، إلى أن المالكي تعمد تأجيل الرئاسة إلى السنة الأخيرة من عمر «التحالف»، أي عشية الانتخابات النيابية، التي من المتوقع أن تجري في نيسان من عام 2018. لكن تكليف المالكي لن يكون إلا «إذا رغب في ذلك»، وفق تعبير المقرّبين منه، مؤكدين أن «اختيار الرئيس لا بد أن يكون توافقياً بين دولة القانون والمواطن بعد انسحاب الأحرار (كتلة التيار الصدري)»، خصوصاً أن «المالكي لا يرى نفسه محدوداً في موقع سياسي، فهو صانع الرؤساء، ومشروعه الحالي لا يمكن أن يحصر هنا أو هناك».

(الأخبار)